



# آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي، وتحديات السياسة

المنتدى العربي الاستراتيجي

١٥ ديسمبر ٢٠١٥

الإمارات العربية المتحدة



إعداد خبراء

صندوق النقد الدولي

## المنتدى الاستراتيجي العربي

آفاق الاقتصاد وتحديات السياسة على المستويين العالمي والإقليمي

١٥ ديسمبر ٢٠١٥

### مقدمة

يتميز المشهد العالمي الراهن بعدد من التحولات المهمة - فهناك التحول المتوقع في السياسة النقدية الأمريكية، وتحول الصين إلى نموذج جديد للنمو، وتحول أسعار النفط العالمية إلى مستوى أكثر انخفاضا. وكل هذه التحولات صحية وضرورية، ولكنها تتسبب في زيادة عدم اليقين وتتطلب من صناع السياسات تعزيز سياساتهم لعبور المرحلة الانتقالية بنجاح.

وتقرض هذه التحولات تحديات كبيرة أمام البلدان العربية. فقد بدأ انخفاض أسعار النفط، بوجه خاص، يؤثر على أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية في البلدان المصدرة للنفط، مما يزيد الحاجة إلى تعميق التصحيح المالي وتعزيز استمراريته، ويزيد من إلحاح الحاجة لتتبع النشاط في القطاع الخاص. أما البلدان المستوردة للنفط فقد استفادت من انخفاض أسعاره، وتواجه الآن تحديا يتعلق بكيفية توجيه هذه الوفورات نحو الإنفاق المنتج والداعم للنمو مع مواصلة إعادة بناء الهوامش الوقائية التي تتيحها السياسات تحسباً لأي صدمات مستقبلية معاكسة، بما في ذلك احتمال التداعيات التي قد تنجم عن انخفاض تحويلات العاملين في البلدان المصدرة للنفط. ولا يزال من أهم الأولويات في مختلف بلدان العالم العربي إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تشجع خلق فرص العمل والنمو الشامل للجميع.

ويمكن أن تتأثر البلدان العربية بتعديل توازن النمو في الصين بقدر ما يؤدي هذا التعديل إلى زيادة التقلب في الأسواق المالية عن المستوى المتوقع و/أو زيادة الانخفاضات في أسعار السلع الأولية. وقد تتفاقم هذه الآثار بفعل مواطن عدم اليقين الجغرافية-السياسية الناشئة عن الصراعات المعقدة في العراق وليبيا وسوريا واليمن، والتي تمثل عبئا ثقيلا على مستوى الثقة في مختلف أرجاء المنطقة. وأخيرا وليس آخرا، يمكن أن تتأثر الاقتصادات العربية بعودة السياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة، من خلال زيادة تكاليف الاقتراض الخارجي وربما زيادة التقلب في الأسواق المالية العالمية.

ويصف القسم التالي آفاق الاقتصاد العالمي، مع تسليط الضوء على المخاطر المحيطة بالآفاق والسياسات والتي يمكن أن تدعم تحقيق تعافٍ قوي ودائم. ويركز القسم الثالث على الاقتصادات في المنطقة العربية مع مناقشة أهم تحديات السياسة في المرحلة المقبلة. أما القسم الرابع فيتضمن الخاتمة.

اعتمد هذا التقرير:

مسعود أحمد

وأعدّه خبراء صندوق النقد الدولي.

الصفحة	المحتويات
١	مقدمة
٣	البيئة الاقتصادية العالمية
٣	ألف- التطورات الأخيرة والآفاق المتوقعة
٤	باء- المخاطر على الآفاق المتوقعة
٥	جيم - سياسات تشجيع التعافي القوي والدائم
٧	المنطقة العربية
٨	ألف- البلدان العربية المصدرة للنفط
١٠	باء- البلدان العربية المستوردة للنفط
١٣	ملاحظات ختامية
	الإطار
٧	رفع العقوبات عن إيران
	الأشكال البيانية
٥	١- أسعار السلع الأولية، مؤشرات التقلبات المالية والأصول للأسواق الصاعدة
٨	٢- منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: المستوى الأمني حسب الأمم المتحدة
٩	٣- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المصدرة للنفط
٩	٤- رصيد المالية العامة
١٠	٥- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١١	٦- التغيرات في مكونات النفقات المعتمدة في الموازنة
	الجدول
٣	١- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

## البيئة الاقتصادية العالمية

### ألف - التطورات الأخيرة والآفاق المتوقعة

١- من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي ٣,٦% في عام ٢٠١٦، بارتفاع قدره ٠,٥ نقطة مئوية عن عام ٢٠١٥ (الجدول ١)، انعكاسا لاستمرار التعافي المحدود في الاقتصادات المتقدمة وتحسن الأوضاع في الأسواق الصاعدة. ويعتمد هذا التوقع على طائفة من العوامل المواتية، منها استمرار استفادة الاقتصادات المتقدمة الكبرى من الأوضاع النقدية الداعمة وانخفاض أسعار السلع الأولية، وتحسن الأوضاع في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية مع تعافي النمو في الاقتصادات المتعثرة.

الجدول ١- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي  
(التغير %)

الانحراف		على أساس سنوي مقارن			
التوقعات		التوقعات		التوقعات	
(من يوليو ٢٠١٥)		(من أكتوبر ٢٠١٥)		(من أكتوبر ٢٠١٥)	
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
٠,٢-	٠,٢-	٣,٦	٣,١	٣,٤	٣,٣
٠,٢-	٠,١-	٢,٢	٢,٠	١,٨	١,١
٠,١-	٠,٠	١,٦	١,٥	٠,٩	٠,٣-
٠,٢-	٠,٢-	٤,٥	٤,٠	٤,٦	٥,٠
٠,٢-	٠,٠	٢,٢	٢,٠	١,٨	١,٣
٠,٣-	٠,١-	٤,٧	٤,٥	٥,٢	٥,٦
٠,٢-	٠,١-	٣,٦	٣,٣	٣,٦	٣,٥
٠,٧-	٠,٣	٠,٧-	٠,٤	٠,٥	٢,٩
٠,٠	٠,١	٢,٩	٢,٤	٢,٧	٢,١
١,٧-	١,٥-	١,٠-	٣,٠-	٠,١	٢,٧
٠,٤-	٠,٥-	١,٧	١,٠	٢,٤	٢,٠
٠,٠	٠,٠	٦,٣	٦,٨	٧,٣	٧,٧
٠,٠	٠,٠	١,٥	١,٢	٠,٢	٠,٧
٠,١-	٠,١-	١,٦	١,٥	١,٦	٠,٤
٠,٠	٠,٢-	٧,٥	٧,٣	٧,٣	٦,٩
٠,٠	٠,٠	٥,١	٤,٧	٥,٠	٥,٦
٠,١	٠,١	١,٣	٠,٨	٠,٤-	١,٧-
٠,٢-	٠,٢-	١,٠	٠,٦	٠,١-	١,٦
٠,٤-	٠,٢-	٣,٢	٢,٧	٣,٣	٢,٩
٠,٢-	٠,١-	٢,٨	٢,٣	٢,١	١,٤
٠,٨-	٠,٤-	٠,٦-	٣,٨-	٠,٦	١,٣
٠,٢-	٠,٦	٢,٢	٣,٤	٣,٥	٢,٧
٠,٨-	٠,٦-	١,٣	١,٤	١,٥	٢,٢
٠,١-	٠,٠	٢,٩	٣,٠	٢,٩	٤,٢
٠,٠	٠,١	٢,٢	٢,٥	٣,٠	١,٧
٠,٢-	٠,١	٢,٨	٢,٦	٢,٤	١,٥
٠,١-	٠,٠	١,٩	١,٩	١,٥	٠,٢

المصادر: صندوق النقد الدولي، عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

١/ التقديرات والتوقعات ربع السنوية تضم ٩٠% من الأوزان العالمية المحسوبة على أساس تعادل القوى الشرائية.

٢/ التقديرات والتوقعات ربع السنوية تضم ٨٠% تقريبا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

٣/ تجميعات مجموعة العشرين ما عدا الاتحاد الأوروبي.

٤/ تعتبر بيانات الأرجنتين بياناً مبلغة رسمياً، حيث تم تعديلها في مايو ٢٠١٤. وفي الأول من فبراير ٢٠١٣ أصدر الصندوق إعلاناً لتوجيه اللوم إلى الأرجنتين. وفي ديسمبر ٢٠١٣، طلب الصندوق من الأرجنتين تنفيذ إجراءات محددة لمعالجة جودة البيانات الرسمية لإجمالي الناتج المحلي طبقاً لجدول زمني محدد. وفي ٦ يونيو ٢٠١٤، أقر المجلس التنفيذي تنفيذ إجراءات محددة كان قد دعا إليها في نهاية مارس ٢٠١٤ والخطوات الأولية التي اتخذتها السلطات الأرجنتينية لمعالجة التقديم غير الدقيق للبيانات. وسوف يستعرض المجلس التنفيذي هذه القضية مرة أخرى وفق الجدول الزمني المحدد في ديسمبر ٢٠١٣ وبما يتماشى مع الإجراءات المنصوص عليها في الإطار القانوني لصندوق النقد الدولي.

٥/ وبالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية؛ وإجمالي الناتج المحلي اعتباراً من عام ٢٠١١ والأعوام التالية على أساس إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق باعتبار السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ كسنة أساس.

- في الاقتصادات المتقدمة، تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو بدرجة محدودة. ففي الولايات المتحدة، يستمد النمو الدعم من انخفاض أسعار الطاقة (الشكل البياني ١، اللوحة اليسرى)، وانخفاض العبء المالي، وازدياد قوة الميزانيات العمومية، واستمرار التحسن في سوق الإسكان، مع تعويض ضعف الطلب الخارجي الصافي من خلال قوة الطلب المحلي وسوق العمل. ومن المتوقع أن يستمر التعافي المتوسط في منطقة اليورو، بدعم من انخفاض أسعار النفط والتيسير النقدي وانخفاض سعر اليورو. ويعكس تحسن النمو التدريجي في اليابان الدعم المستمر من ارتفاع تعويضات العاملين الحقيقية وزيادة أسعار الأسهم نتيجة للتيسير الكمي والكيفي الإضافي الذي انتهجه بنك اليابان، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط والسلع الأولية. ومن المتوقع أن يكون النمو قويا في المملكة المتحدة، لكن انخفاض النمو في البلدان المصدرة للسلع الأولية وبلدان آسيا المتقدمة يُضعف تحسن الأوضاع في الاقتصادات المتقدمة.
- وفي الاقتصادات الصاعدة، ستزداد قوة النمو في العام القادم بعد انخفاضها للعام الخامس على التوالي. فمن المتوقع أن يعتدل النمو في الصين مع استمرار تراجع النشاط المفرط في قطاعات العقارات والائتمان والاستثمار. وسيستفيد النمو في الهند من الإصلاحات التي أجريت مؤخرا في السياسات، وما تبع ذلك من تحسن في النشاط الاستثماري، وانخفاض أسعار السلع الأولية. وفي البرازيل، من المتوقع أن يضعف الطلب المحلي بسبب ضعف ثقة الأعمال والمستهلكين وسط ظروف سياسية صعبة وتشديد مُلِح للسياسة الاقتصادية الكلية، مع تراجع الاستثمارات بسرعة بالغة. وفي روسيا، تعكس حالة العسر الاقتصادي التفاعل بين هبوط أسعار النفط والعقوبات الدولية من ناحية ومواطن الضعف الهيكلي السابقة عليهما من ناحية أخرى. ومن المتوقع أن يتعافى النمو في الاقتصادات الصاعدة في عام ٢٠١٦، وهو ما يرجع في معظمه إلى تراجع الركود أو تحسن أوضاع البلدان التي تشهد تعثرا اقتصاديا و/أو صراعات (مثل البرازيل وروسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط). ومن المتوقع أيضا أن يكون الطلب المحلي القوي في الهند عاملا إيجابيا في عام ٢٠١٦.

## باء- المخاطر على الآفاق المتوقعة

٢- لا تزال مخاطر التطورات السلبية عالية، ولا سيما في الاقتصادات الصاعدة. وتشمل هذه المخاطر احتمال حدوث تداعيات سلبية نتيجة لتحول نموذج النمو في الصين؛ وزيادة هبوط أسعار السلع الأولية؛ وتحديات التمويل المعاكسة من جراء ارتفاع سعر الدولار وضيق أوضاع التمويل العالمية؛ وتحول اتجاه التدفقات الرأسمالية. ويمكن أن يؤدي أي من هذه العوامل إلى إحداث ضعف كبير في التعافي الجاري، ولا سيما في البلدان الصاعدة والنامية. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد تكرار التراجع في أداء الناتج الممكن خلال السنوات الأخيرة، لا تزال هناك مخاطر تهدد بالركود وباستمرار النمو العالمي دون المستوى لفترة طويلة.

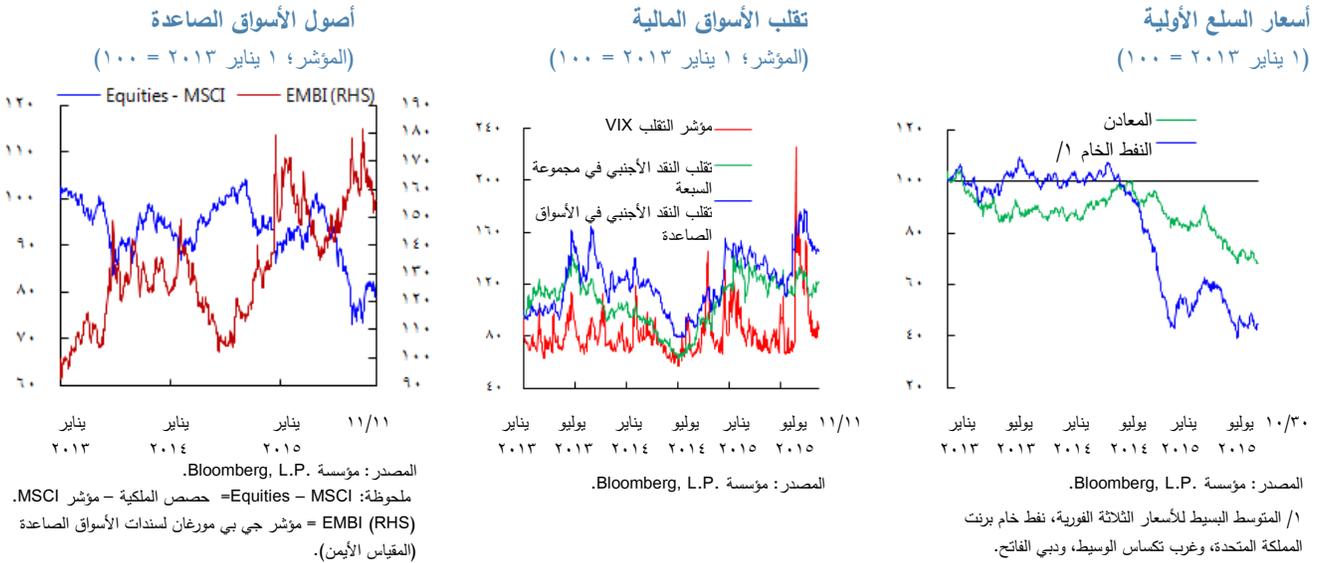
- يؤدي تعديل توازن النمو في الصين إلى تداعيات كبيرة يمكن أن تُحدِث ارتباكا في البلدان الأخرى، رغم ما لديها من هوامش وقائية كبيرة. فقد يؤدي حدوث تباطؤ معتدل أو هبوط أكثر عنفا على المدى المتوسط إلى إنتاج تداعيات كبيرة من خلال تباطؤ التجارة العالمية، وزيادة ضعف أسعار السلع الأولية، والآثار على الثقة. ويؤدي انخفاض أسعار السلع الأولية إلى الإضرار بالبلدان المصدرة لهذه السلع واستفادة البلدان المستوردة لها، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى التأثير سلبا على البلدان المستوردة للسلع إذا تسبب أيضا في حالة من الضغط المالي والعدوى الأوسع نطاقا بين البلدان المصدرة للسلع.

- ويمكن أن تؤدي عودة السياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة إلى زيادة التقلب في الأسواق المالية وحدوث تحولات مربكة في أسعار الأصول (الشكل البياني ١، اللوحة الوسطى)، ويمكن أن يقترن ذلك بتحولات في اتجاه التدفقات

الرأسمالية في الاقتصادات الصاعدة (الشكل البياني ١، اللوحة اليمنى). وقد جرت العادة في بعض أسواق السندات المهمة في الاقتصادات المتقدمة على أن تكون علاوات الأجل منخفضة على أسعار الفائدة طويلة الأجل، ويمكن أن يؤدي حدوث اتساع حاد في الفروق بين هذه العلاوات إلى إرباك أسواق أصول السندات في الاقتصادات الصاعدة، والتي تنسم بالتقلب بالفعل نتيجة انخفاضات أسعار السلع الأولية وعدم التيقن من آفاق النمو في الصين.

- ويمكن أن يصبح الناتج الممكن أقل من المتوقع في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تقل الطاقة الإنتاجية بسبب استمرار ضعف الاستثمار لفترة أطول، انعكاسا لتركبات الأزمة في الاقتصادات المتقدمة والقيود الهيكلية والظروف الخارجية الأقل إيجابية بالنسبة للاستثمار في الاقتصادات الصاعدة.
- ولا تزال مخاطر الركود المزمع قائمة في الاقتصادات المتقدمة نظرا لمستويات الاستثمار المحدودة عموما، وتركبات الأزمة، وعدم التيقن من إمكانات النمو في المستقبل.
- وبنبغي توخي الحذر في إدارة التوترات الجغرافية-السياسية والتداعيات المصاحبة لها. فالمخاطر الناشئة عن الأحداث الجارية في روسيا/أوكرانيا، والشرق الأوسط وغرب إفريقيا، وهجمات باريس، يمكن أن تولد تداعيات تتمثل في اضطرابات التجارة والمعاملات المالية، بالإضافة إلى زيادة التكاليف التي تتحملها المالية العامة لأغراض تعزيز الأمن. كذلك أصبحت الهجرة الدولية قضية اقتصادية ملحة سواء للبلدان المضيفة أو الأصلية، وخاصة في ضوء أزمة اللاجئين الحالية.

### الشكل البياني ١- أسعار السلع الأولية، ومؤشرات التقلبات المالية وأصول في الأسواق الصاعدة



### جيم - سياسات تشجيع التعافي القوي والدائم

٣- لضمان تحقيق تعاف قوي ودائم، يظل من أهم أهداف السياسة أن يتم الجمع بين رفع الإنتاج الفعلي والممكن عن طريق مزيج من دعم الطلب والإصلاحات الهيكلية. ففي كثير من الاقتصادات المتقدمة، تظل السياسات النقدية التيسيرية ضرورية نظرا للتضخم المنخفض وفجوات الناتج التي لا تزال كبيرة. ومع استمرار أسعار الفائدة الأساسية الاسمية في أدنى النطاق الصفري أو قريبا منه في كثير من الاقتصادات، يجب أن تستمر السياسة النقدية التيسيرية، بما في ذلك اعتماد تدابير غير تقليدية، لتخفيض المخاطر التي تهدد النشاط من جراء انخفاض التضخم وضعف الطلب لفترة طويلة. وبنبغي أن تصاحب

ذلك جهود لتعزيز الميزانيات العمومية وعرض الائتمان، والتدابير الاحترازية الكلية النشطة التي تعالج مخاطر الاستقرار المالي. وفي الولايات المتحدة، نجد أن السؤال الأساسي المتعلق بالسياسات على المدى القصير هو التوقيت والسرعة الملائمين لاستعادة السياسة النقدية الطبيعية، مع استمرار الحاجة الملحة لاستراتيجية تواصل فعالة نظرا لارتفاع التقلب السائد في الأسواق المالية. ومما سيساعد على تحقيق هدف استقرار الأسعار في منطقة اليورو وجود التزام قوي بأن يتم التنفيذ الكامل لبرنامج شراء الأصول الذي استحدثه البنك المركزي الأوروبي وتعديله عند الحاجة. ويتطلب هذا تدابير لتعزيز الميزانيات العمومية المصرفية ومن ثم تحسين نقل آثار السياسة النقدية وتعزيز أوضاع سوق الائتمان. وفي اليابان، ينبغي أن تظل السلطات النقدية مستعدة لإجراء مزيد من التيسير، وأن تنتقل إلى استراتيجية للتواصل تركز بدرجة أكبر على التنبؤات. ومن شأن هذا أن يزيد شفافية تقييماتها السعرية ويرسل إشارة تدل على التزامها بهدف التضخم.

٤- وبالمثل، ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة أكثر دعما حيثما سمحت الظروف، مع وضع خطط موثوقة لتخفيض نسب الدين العام على المدى الأطول. فقد بلغ الدين العام مستويات مرتفعة قياسية، وستكون معالجة هذه المستويات المرتفعة في مناخ النمو المنخفض أكثر صعوبة بمجرد عودة أسعار الفائدة إلى طبيعتها. وينبغي أن يظل ضبط أوضاع المالية العامة مواتيا للنمو وأن يركز على خطط موثوقة للمدى المتوسط تدعمها أطر جيدة التصميم للمالية العامة، مع ضرورة حماية الفئات المعرضة للخطر. وفي الولايات المتحدة، تظل الأولوية هي الاتفاق على خطة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة استعدادا للتكاليف المصاحبة لشيخوخة السكان، بما في ذلك ارتفاع الإيرادات الضريبية. وفي منطقة اليورو، ينبغي أن تلتزم البلدان بتعهداتها في ظل قواعد المالية العامة الموضوعية للاتحاد الأوروبي، وأن تقوم، حيثما أمكن، بتشجيع النمو من خلال الاستثمار الضروري في البنية التحتية العامة والإصلاحات الهيكلية. وفي اليابان، تتيح خطة الضبط المالي المعلنة متوسطة الأجل ركيزة مفيدة تسترشد بها سياسة المالية العامة. وينبغي أن يكون الهدف هو وضع الدين على مسار تنازلي، استنادا إلى افتراضات واقعية ومع تحديد تدابير نوعية للإيرادات والنفقات.

٥- وينبغي أن تحقق اقتصادات الأسواق الصاعدة توازنا ملائما بين تشجيع النمو وإدارة مواطن الضعف. فالاقتصادات الصاعدة تواجه عددا من التحديات والمفاضلات، رغم أن ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي وأطر السياسات الأقوى بشكل عام تجعلها أكثر قدرة على إدارة الصدمات الخارجية. وفي كثير من البلدان المستوردة الصافية للسلع الأولية، ضاق المجال المتاح لتيسير السياسة بعد قيام عدد من البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة بالفعل على مدار العام الماضي. وفي البلدان المصدرة للسلع الأولية، سيكون من المهم وضع خطة لتصحيح أوضاع المالية العامة. كذلك يمكن الاستفادة من مرونة سعر الصرف، حيثما أمكن، في تخفيف أثر الصدمات. وفي الصين، يمثل التحدي الراهن في تجنب حدوث تباطؤ حاد في النمو أثناء فترة التحول، والحد من مواطن الضعف الناشئة عن الرفع المالي الزائد بعد طفرة الائتمان والاستثمار، وتعزيز دور قوى السوق في الاقتصاد، وهو ما يشمل سوق النقد الأجنبي. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي جهود الصين في سبيل إصلاح اقتصادها واستعادة توازنه، وإعطاء آليات السوق دورا أكثر أهمية، وإزالة التشوهات، وتعزيز الحوكمة والمؤسسات. وسوف يعود التحول الناجح في الصين بالنفع على النمو العالمي ويحد من المخاطر المتطرفة.

٦- ومن السياسات الأخرى لتعزيز الصلابة وإعطاء دفعة للنتاج الممكن على مستوى العالم، تصميم إصلاحات هيكلية وتنفيذها في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة. كذلك ينبغي للاقتصادات المتقدمة أن تعزز التنظيم والرقابة على الأنشطة المالية التي تواصل التوسع السريع خارج النظام المصرفي، كما ينبغي للأسواق الصاعدة أن تعزز أطر السياسات. وفي نفس الوقت، ينبغي تجديد الجهود التعاونية لتقوية شبكة الأمان العالمية ودعم صلابة النظام النقدي الدولي.

المنطقة العربية<sup>١</sup>

٧- من بين التحولات الثلاثة التي تساهم في تشكيل الآفاق العالمية حسبما ورد في البداية، يأتي هبوط أسعار النفط كأهم تحول بالنسبة للمنطقة العربية. فقد هبطت أسعار النفط بأكثر من النصف منذ صيف ٢٠١٤، وهناك رأي يرجح بقاءها منخفضة لعدة سنوات،<sup>٢</sup> وهو رأي يعززه العرض النفطي الكبير من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط وروسيا، والتوقعات الناشئة عن تخفيف العقوبات عن جمهورية إيران الإسلامية (راجع الإطار)، والحجم الصغير نسبيا لآثار تراجع الاستثمارات على الإنتاج في الأجل القصير، وخاصة في الولايات المتحدة. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية، أدى هبوط أسعار النفط إلى خسائر كبيرة في إيرادات التصدير وضغوط على المالية العامة، وهو ما يتوقع أن يستمر. أما البلدان العربية المستوردة للنفط فقد استفادت من انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى انخفاض مواطن الضعف عقب تنفيذ إصلاحات اقتصادية مهمة مؤخرا.

## إطار: رفع العقوبات عن إيران

من المرجح أن تشهد آفاق الاقتصاد تحسنا كبيرا في إيران بعد انقائيتها الأخيرة مع "مجموعة الخمسة زائد واحد" (P5+1) وما يتوقع من رفع العقوبات الاقتصادية عنها. فبعد عامين من الركود في ٢٠١٢-٢٠١٣ وما تلاه من تعاف بطيء تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو الاقتصادي إلى قرابة ٤,٥% في ٢٠١٦ وعلى المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يستمد النمو الاقتصادي قوة دافعة من تعافي إنتاج وتصدير النفط الذي يتوقع أن يبلغ ٠,٦ مليون برميل يوميا في ٢٠١٦ ثم يرتفع إلى ١,٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠.

وعلى وجه الإجمال، من المتوقع أن يكون لتعافي إيران تداعيات اقتصادية على بقية أنحاء العالم. فمن المتوقع أن تتجاوز واردات إيران ٥٠٠ مليار دولار على أساس تراكمي في الخمس سنوات القادمة، مما يعود بالنفع على شركائها التجاريين في المنطقة العربية وآسيا وأوروبا. ومن المرجح أيضا أن تُحدث عودة إيران إلى سوق النفط العالمية بعض الضغوط المؤدية إلى مزيد من الانخفاض في أسعار النفط.

غير أن هذه التوقعات تخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين، حيث تتوقف على أمور من بينها قدرة السلطات على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية. ولإطلاق إمكانات النمو في إيران، ينبغي إجراء إصلاحات شاملة لتحسين مناخ الأعمال، وإعادة هيكلة قطاع الشركات والقطاع المالي، وتشجيع نمو الإنتاجية، وتخفيض البطالة.

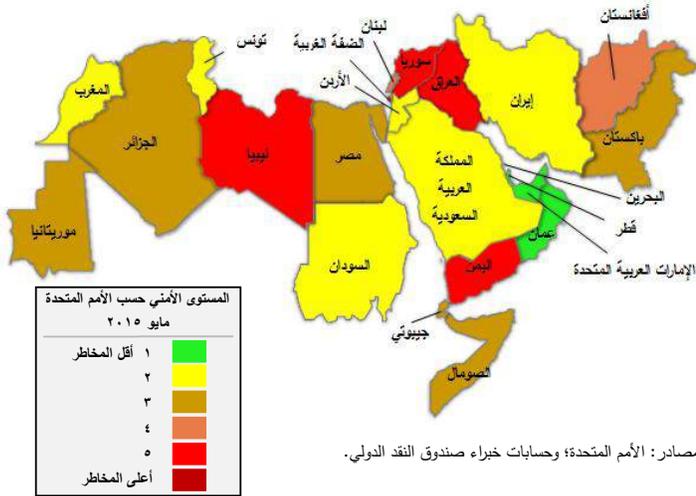
٨- كذلك تأثرت البلدان العربية بموجات التقلب الأخيرة في الأسواق الصاعدة والعودة المتوقعة للسياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة. وينطبق هذا بالذات على دول مجلس التعاون الخليجي التي يتسم معظمها بالاندماج في الأسواق المالية العالمية أكثر من البلدان العربية الأخرى. ومع ذلك، فنظرا للهوامش الوقائية الكبيرة التي توفرها السياسات، والأجهزة المصرفية ذات الرسملة الجيدة، ونظم ربط سعر الصرف التي تتسم بالمصدافية، فمن المرجح أن تكون الآثار قصيرة الأجل على أسعار الأصول والنشاط الاقتصادي محدودة في دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كان ضيق الأوضاع في الأسواق المالية العالمية يمكن أن يرفع تكاليف الاقتراض الخارجي. وبالنسبة للبلدان العربية الأخرى الأقل اندماجا في الأسواق المالية العالمية، غالبا ما

<sup>١</sup> يستند هذا القسم إلى المذكرة التي أعدت للاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الدوحة، قطر، في ١٠ نوفمبر ٢٠١٥، وعدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والذي يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/mcd/eng/mreo1015.htm>

<sup>٢</sup> راجع مذكرة مناقشات خبراء الصندوق: IMF Staff Discussion: "Global Implications of Lower Oil Prices," Husain, A. and others, 2015, Note 15/15, July. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة من خلال الرابط التالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1515.pdf>

يؤدي ضعف انتقال آثار السياسة النقدية إلى الحد من النتائج السلبية لرفع سعر الفائدة الأساسي الأمريكي، بالرغم من إمكانية حدوث بعض الآثار السلبية من خلال انخفاض التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات العاملين، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل البياني ٢- منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: المستوى الأمني حسب الأمم المتحدة (مايو ٢٠١٥)



المصادر: الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٩- وأخيرا وليس آخرا، لا تزال الصراعات الإقليمية، وخاصة في سوريا واليمن، وكذلك في ليبيا والعراق، هي التي تشكل الآفاق المتوقعة للبلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بشكل أعم (الشكل البياني ٢).<sup>٣</sup> فقد كبدت الصراعات هذه البلدان تكاليف إنسانية فادحة وجلبت عليها عواقب مأساوية، كما تسببت في تدفقات من اللاجئين على نطاق غير مسبوق منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، حيث أدت الصراعات الدائرة في سوريا والعراق فقط إلى نزوح أكثر من ١٢ مليون نسمة فر كثير منهم إلى الأردن ولبنان وتركيا، والآن إلى أوروبا. ولا يزال عدد اللاجئين في ارتفاع سريع ويرجح أن يصل إلى ١٦ مليون نسمة مع نهاية ٢٠١٥.

١٠- وقد ألحقت الصراعات أضرارا جسيمة بالإنتاج والبنية التحتية والتجارة في المنطقة. وتشير التقديرات إلى خسائر اقتصادية تراكمية بلغت ٤٥ إلى ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي في سوريا مع نهاية ٢٠١٤، كما شهد اليمن تراجعا في النشاط الاقتصادي بنسبة ٢٥ إلى ٣٠% منذ أكتوبر ٢٠١٤. وفي ليبيا، انكمش الاقتصاد بمقدار الربع في العام الماضي وبنسبة ٦% هذا العام. أما الاقتصاد العراقي فيمر بحالة من الكساد بعد انكماشه بنسبة ٢% في عام ٢٠١٤. وفي الاقتصادات المجاورة، أثرت تداعيات الصراعات تأثيرا حادا على كل من لبنان والأردن.

١١- ولمعالجة الصراعات والتداعيات المتولدة عنها، ينبغي أن يشرع المجتمع الدولي في جهد منسق لمساعدة اللاجئين مع تكثيف الدعم لجهود تحقيق الاستقرار في البلدان المتضررة، بالإضافة إلى تقديم تمويل إضافي لبلدان المنطقة التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

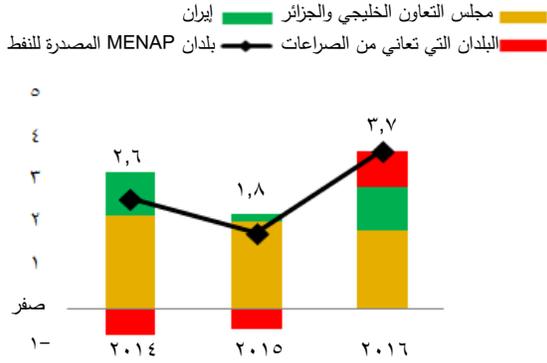
## ألف - البلدان العربية المصدرة للنفط

١٢- ضعفت آفاق النمو في البلدان العربية المصدرة للنفط بسبب انخفاض أسعار النفط واحتمام الصراعات الإقليمية (الشكل البياني ٣). ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٢,٧% في عام ٢٠١٦، هبوطا من ٣,٢% هذا العام، وهو ما يرجع في الأساس إلى زيادة التباطؤ المتوقعة في الإنفاق الحكومي والنشاط الاقتصادي غير النفطي. وفي البلدان المصدرة للنفط غير الخليجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، سيعتمد النمو الاقتصادي في العام القادم اعتمادا كبيرا على مدى التقدم في معالجة الصراع الدائر في العراق وليبيا واليمن. وإذا خفت حدة

<sup>٣</sup> تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان كل من أفغانستان وإيران وباكستان، بالإضافة إلى البلدان العربية.

الصراع إلى حد ما وتم رفع العقوبات عن إيران كما هو مخطط، يمكن أن يرتفع النمو إلى ٥% في عام ٢٠١٦ بعد ظل راكدا هذا العام.

الشكل البياني ٣- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (%)

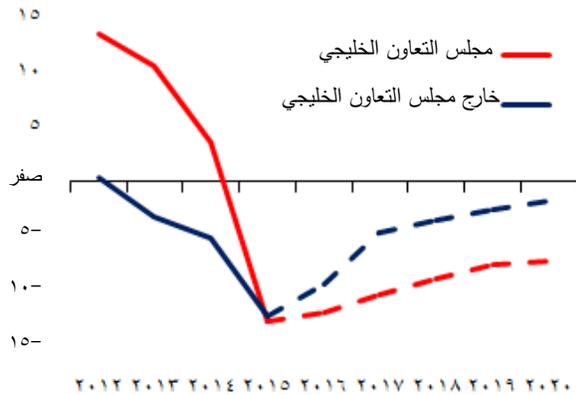


المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٣- وقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تخفيف أثر صدمة أسعار النفط على النمو الاقتصادي باستخدام الهوامش الوقائية الوفيرة والتمويل المتاح وتجنب التخفيضات الحادة في الإنفاق الحكومي. غير أن سرعة نفاد هذه الهوامش الوقائية حثت العديد من البلدان على البدء في ضبط أوضاع المالية العامة. فعلى سبيل المثال، اتخذت الإمارات العربية المتحدة خطوات مهمة نحو إصلاح تسعير الوقود والمرافق بزيادة تعرفه المياه والكهرباء واعتماد آلية شهرية لتصحيح الأسعار بغية الحفاظ على اتساق أسعار البنزين والديزل مع المستويات الدولية.

١٤- وبالرغم من هذه التعديلات، تراجع متوسط رصيد المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي بما يقارب ٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠١٣، وصولا إلى حوالي ١٣% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام (الشكل البياني ٤). وقد أعد خبراء صندوق النقد الدولي توقعاتهم لعدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي بناء على تقييمات لخطط المالية العامة في ذلك الوقت، وأشارت هذه التوقعات بأن عجز الميزانية الكبير سيستمر في كثير من البلدان على المدى المتوسط، مع احتياجات تمويلية تقدر بنحو ١ تريليون دولارا على مدار السنوات الخمس القادمة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان كمجموعة. غير أن معظم البلدان بصدد الانتهاء من وضع خطط للتصحيح المالي لعام ٢٠١٦ وصياغة استراتيجيات متوسطة الأجل للمالية العامة في الأسابيع القادمة، ومن المرجح حدوث تعديلات كبيرة في مراكز المالية العامة والاحتياجات التمويلية المتوقعة.

الشكل البياني ٤- رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٥- ونظرا لتصاعد الضغوط على المالية العامة، يواجه القطاع العام ضائقة وشيكة في توظيف العمالة. فبين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠، سيدخل سوق العمل ١٠ ملايين شخصا إضافيا في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، منهم أكثر من مليونين في دول مجلس التعاون الخليجي. ولكن الحيز المالي الذي ازداد ضيقا لن يكون كافيا لتوفير وظائف في القطاع العام لكل هذه العمالة الجديدة. ويعني ذلك أن البطالة بين المواطنين سترتفع إلى ١٦% من أقل بقليل من ١٣% في الوقت الراهن.

١٦- وتكتنف هذه الآفاق المتوقعة درجة كبيرة من عدم اليقين تتعلق في الأساس بالمسار المستقبلي لأسعار النفط ومدى التقدم في تسوية الصراعات الإقليمية. وبالنسبة للنفط، كما ناقشنا في القسم ٢، لا تزال الاحتمالات أميل إلى الجانب السلبي نظرا لإمكانية حدوث تباطؤ أكبر في الصين والأسواق الصاعدة الأخرى، بينما تظل احتمالات الإنتاج في أمريكا الشمالية وإيران غير مؤكدة إلى حد كبير. فإذا استمرت الصراعات لمدة أطول من المتوقع، سيزداد انخفاض النمو في البلدان المتأثرة، مع انتقال تداعيات سلبية إلى المنطقة وغيرها.

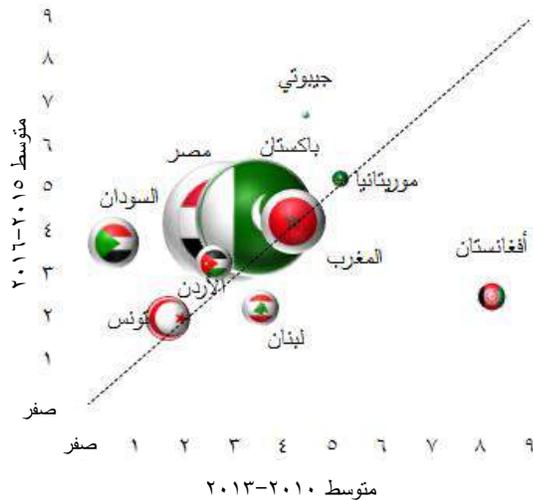
١٧- وقد زادت المخاطر التي تواجه القطاعات المالية في البلدان العربية المصدرة للنفط، إذ يتسبب انخفاض أسعار النفط في إبطاء نمو الودائع، فضلا على إبطاء النمو الائتماني في بعض الحالات. وتتسم الأجهزة المصرفية بأوضاع مواتية على وجه العموم، مما يسمح لها بتجاوز هذه الضغوط، وإن كانت هناك مواطن ضعف تتبع من اعتماد البلدان على الودائع المتعلقة بالنفط، والتعرض لمخاطر الحكومات والمؤسسات المملوكة للدولة، وضعف جودة الأصول ومحدودية الرسملة، وارتفاع تركيز القروض بحيث لا تخرج عن بعض المقترضين و/أو القطاعات المنفردة.

١٨- وقد أدى انخفاض أسعار النفط الكبير والمزمع إلى زيادة الحاجة الملحة لتصحيح سياسات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط. ومن شأن تصحيح سياسات الإنفاق والإيرادات أن تساهم في الحفاظ على أوضاع المالية العامة، وتحقيق العدالة بين الأجيال، والقيام تدريجيا بإعادة بناء حيز المناورة من خلال السياسات. ويمكن أن تعتمد سرعة التصحيح على مدى توافر الهوامش الوقائية والحيز المالي، بينما يمكن تصميم مزيج من إجراءات الضبط المالي على نحو يحد من أثره السلبي على النمو. ولا تكفي حاليا خطط التصحيح في معظم البلدان لمعالجة هذا التحدي المالي الجسيم.

١٩- وتزداد مهمة الضبط المالي تشابكا بسبب الحاجة الموازية لتوفير فرص العمل. وتكمن وسيلة مواجهة هذا التحدي في التعجيل بتتويع الاقتصاد عن طريق خلق الحوافز أمام الشركات الخاصة لتتوسع في أنشطتها التي لا تعتمد على الإنفاق الحكومي أو النفط. وينبغي أن يقترن ذلك بمزيد من التقدم في تحسين مناخ الأعمال - زيادة الحوافز أمام المواطنين للعمل في القطاع الخاص وتحسين جودة التعليم لتحقيق مزيد من التوافق بين مهارات العاملين واحتياجات القطاع الخاص - وهو أمر بالغ الأهمية لدعم توفير فرص العمل بقيادة القطاع الخاص.

## باء- البلدان العربية المستوردة للنفط

### الشكل البياني ٥- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



٢٠- أخيرا بعد أربع سنوات من النمو الاقتصادي الباهت، بدأ التعافي الاقتصادي يكتسب زخما في البلدان العربية المستوردة للنفط (الشكل البياني ٥). ومن المتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الإقليمي إلى ٤% في ٢٠١٥-٢٠١٦، انعكاسا لزيادة الطلب على الواردات من أوروبا، وانخفاض أسعار النفط، والإصلاحات الأخيرة، مما خفض مواطن الضعف في المالية العامة وحسّن مستوى الثقة.

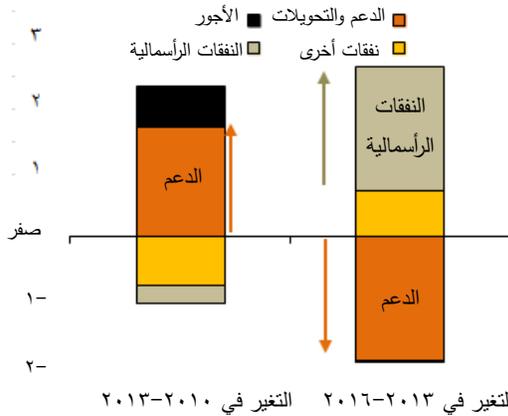
٢١- غير أن تحسن النمو في المنطقة ليس واسع النطاق، حيث يعكس في الأساس تحسن الآفاق المتوقعة

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

لمصر والمغرب. وعلى وجه التحديد، تحسنت الثقة بفضل المؤتمر الاستثماري الذي عقد في مصر والخطط التي وُضعت للإصلاح الهيكلي واسع النطاق، مما ضاعف النمو المتوقع إلى ٤,٣% في عام ٢٠١٦. وبالمثل، ساعدت مثابرة المغرب في تنفيذ السياسات على استقرار الاقتصاد، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو ٣,٧% في عام ٢٠١٦. وعلى الطرف الآخر، لا يزال التعافي مكبوحا في لبنان وتونس والأردن بسبب تأثير الصراعات الإقليمية. وعلى سبيل التحديد، أدى تدهور الأوضاع الأمنية في تونس إلى الإضرار بالسياحة، مما أضعف النشاط الاقتصادي. وفي الأردن، أدت التداعيات الآتية من سوريا والعراق إلى إزالة بعض المكاسب المحققة من انخفاض أسعار النفط وإجراء مزيد من الإصلاحات، وذلك من خلال التكاليف الكبيرة على المالية العامة، واضطراب حركة التجارة، والأضرار الواقعة على الثقة. وفي لبنان، يتحمل النشاط الاقتصادي عبء الجمود السياسي، بالإضافة إلى تداعيات الصراع في سوريا، كما هو الحال في الأردن.

٢٢- حقق الكثير من البلدان العربية المستوردة للنفط تقدما في كبح العجز الحكومي. ومن المتوقع أن ينخفض هذا العجز إلى نحو ٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ بعد أن بلغ ذروة تجاوزت ١٠% في عام ٢٠١٣. وتعكس معظم هذه التطورات ما تم من إصلاحات كبيرة في دعم الطاقة المعمم - الذي يذهب معظمه إلى الأثرياء ويتسبب في إزاحة الإنفاق الداعم للنمو. كذلك ساعد انخفاض أسعار النفط في تخفيض ضغوط الإنفاق على الميزانية، وخاصة بالنسبة للبلدان التي لم تستكمل بعد إصلاحات الدعم الذي تتحمله الميزانية.

الشكل البياني ٦- التغيرات في مكونات الإنفاق المعتمدة في الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢٣- ويجري استخدام جانب من هذه الوفورات في زيادة الإنفاق على المساعدات الاجتماعية الموجهة، والبنية التحتية والرعاية الصحية، والتعليم (الشكل البياني ٦). ويساعد هذا على تخفيف الأثر السلبي للضبط المالي على النمو الاقتصادي مع تخفيف اختناقات الإنتاج ودعم آفاق النمو متوسط الأجل. وترجّح تقديرات خبراء الصندوق أن يزداد إجمالي الناتج المحلي لدى البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بواقع ٢ مليار دولار سنويا على مدار العقد القادم نتيجة لتوجيه حوالي نصف الوفورات المتوقعة البالغة ٢٤ مليار دولار والمتحققة من انخفاض أسعار النفط في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى أنشطة الاستثمار (العام والخاص) - حيث تساعد زيادة

الاستثمارات على تحسين البنية التحتية وإعطاء دفعة للطلب المحلي على المدى القصير مع رفع إمكانات الاقتصاد على المدى المتوسط. كذلك أدى انخفاض عجز المالية العامة إلى تخفيض احتياجات الاقتراض الحكومية، مما حرر موارد تستطيع البنوك استخدامها في إقراض القطاع الخاص.

٢٤- غير أن هناك مواطن ضعف كبيرة لا تزال باقية. أولاً، غالبا ما تتسبب الاختناقات المزمّنة على جانب العرض وارتفاع أسعار الصرف مؤخرا في إضعاف تنافسية البلدان العربية المستوردة للنفط. فرغم مبادرات الإصلاح الأخيرة في بعض البلدان العربية، لا يزال انقطاع إمدادات الكهرباء يعوق الإنتاج، وخاصة في جيبوتي ومصر ولبنان. ثانيا، يعتمد كثير من بلدان المنطقة اعتمادا كبيرا على تحويلات العاملين من دول مجلس التعاون الخليجي والتي يمكن أن تتراجع إذا حدث تباطؤ

كبير في النمو لدى دول المجلس. ثالثاً، لا تزال الهوامش الوقائية محدودة في الحسابات الخارجية لدى بعض البلدان (وخاصة مصر والسودان)، رغم تحسنها، مما يشكل عبئاً مستمراً على مستوى الثقة. وبالرغم من اتجاه الدين العام نحو الاستقرار، فهو لا يزال مرتفعاً في بعض البلدان (حيث يتراوح بين ٩٠ و ١٣٠% من إجمالي الناتج المحلي في مصر والأردن ولبنان). وغالباً ما يتسبب هذا في تحميل الميزانية تكاليف مرتفعة تتعلق بخدمة الدين، كما يتسبب في إبعاد المستثمرين. ويلاحظ أن الإيرادات الضريبية المحدودة وأوجه الجمود في الإنفاق ومدفوعات الفائدة الكبيرة وخسائر المؤسسات المملوكة للدولة تشكل عبئاً على الجهود المبذولة لزيادة تخفيض الدين. لكن هذا الأمر لا يزال من أهم الأولويات نظراً لزيادة احتمالات ارتفاع تكاليف التمويل الخارجي مع عودة السياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة.

٢٥- وعلى هذه الخلفية، لا تزال مخاطر التطورات السلبية هي الغالبة، وهي تتضمن احتمال حدوث انتكاسات في عمليات التحول السياسي وتنفيذ الإصلاحات، وزيادة تقلب الأسواق المالية، وضيق الأوضاع التمويلية بدرجة تفوق التوقعات، وحدوث تدفقات رأسمالية خارجة بسبب عودة السياسة النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة. كذلك يمكن أن يؤدي تباطؤ النشاط بدرجة تفوق التوقعات في الصين إلى تخفيض التمويل المتاح للبنية التحتية، وزيادة العزوف عن تحمل المخاطر وارتفاع مستوى التقلب في الأسواق المالية العالمية - مما يرفع تكاليف الاقتراض الخارجي وأسعار الفائدة المحلية. ومن شأن زيادة انخفاض أسعار النفط أن تؤدي إلى دعم النمو العالمي، ولكنه يمكن أن يتسبب أيضاً في تخفيض الصادرات والسياحة وتحويلات العاملين والتمويل للاقتصادات العربية المستوردة للنفط، مع تباطؤ النشاط في مجلس التعاون الخليجي وغيرها من البلدان العربية المصدرة للنفط.

٢٦- ومن الضروري تعزيز زخم الإصلاح في هذه البيئة السائدة. ومن شأن الضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة أن يساعد في الوصول بالدين إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها وزيادة الهوامش الوقائية التي تتيحها السياسات لمواجهة الصدمات المستقبلية المعاكسة. وفي نفس الوقت، يمكن أن يساعد حيز السياسات الذي توافر مؤخراً في زيادة الإنفاق الداعم للنمو مثل الاستثمار العام، والذي لا يزال دون المستويات المعتادة في البلدان الصاعدة والنامية الأخرى. ويمكن أن يكون لتخفيض العجز أثر سلبي أقل على النمو إذا ركز على اتخاذ تدابير موجهة على صعيد الإيرادات - مثل إلغاء الإعفاءات الضريبية، وجعل ضرائب الدخل أكثر تصاعديّة، وتحسين التحصيل الضريبي - فضلاً على الاستمرار في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتتحول من دعم الطاقة المعمم إلى المساعدات الاجتماعية الموجهة والاستثمار والتعليم والرعاية الصحية. ومن شأن زيادة مرونة أسعار الصرف أن تساعد في تعزيز التنافسية. وهناك حاجة ملحة للإصلاحات الهيكلية - وخاصة في مجالات الأعمال والتجارة وأسواق العمل والأسواق المالية - لدعم توسع القطاع الخاص وتشجيع خلق فرص العمل.

## ملاحظات ختامية

٢٧- من المتوقع أن يتوسع الاقتصاد العالمي بوتيرة محدودة في العامين القادمين، مع استمرار الآفاق غير المتوازنة بين البلدان والمناطق الرئيسية. ويُنتظر أن يستمر التعافي التدريجي في الاقتصادات المتقدمة. وهناك تفاوت كبير بين اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولكن الآفاق تزداد ضعفا بوجه عام. ومن المتوقع أن يؤدي الطلب البطيء والعرض الوفير إلى الإبقاء على أسعار النفط المنخفضة لعدة سنوات. ولا يزال ميزان المخاطر الاقتصادية مائلا إلى الجانب السلبي، وخاصة في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وتظل المخاطر الجغرافية السياسية قائمة، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن الصراعات الجارية في الشرق الأوسط.

٢٨- وعلى هذه الخلفية، يواجه الكثير من البلدان العربية تحديات جسيمة. وينطبق هذا بوجه خاص على البلدان المصدرة للنفط والبلدان المتأثرة بالصراعات. ففي البلدان المصدرة للنفط، يتعين الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة. وفي البلدان المتأثرة بالصراعات، يعتبر الاستقرار هو الأولوية. وفي البلدان العربية، يتطلب الأمر إجراء إصلاحات هيكلية عميقة لتخفيض الاعتماد على السلع الأولية، وتشجيع تطور القطاع الخاص، وخلق فرص العمل، وتحقيق نمو احتوائي قوي ومستمر في السنوات القادمة.